

مشروع جهة كلميم واد نون

الموقع:
المغرب

رقم المشروع:
54158

قطاع الأعمال:
بنية تحتية بلدية وبيئية

نوع الإشعار:
دولة

الفئة البيئية
ب

تاريخ الموافقة:
21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

الوضع الحالي للمشروع:
مُوافق عليه

تاريخ الكشف عن وثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:
21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

وفقًا للقسم 1.4.2 (3) من التوجيه الخاص بالوصول إلى المعلومات: "بالنسبة للمشاريع التي وافقت عليها إدارة البنك حيث قام مجلس الإدارة بتفويض سلطة الموافقة، يجب الكشف عن وثيقة ملخص المشروع في بداية فترة إخطار عدم الممانعة ذي الصلة إلى دولة عضو في البنك وفقًا للمادة 13 (3) من اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية".

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز يصل إلى 130 مليون درهم مغربي (ما يعادل 12 مليون يورو) لجهة كلميم واد نون ("المنطقة" أو "العميل") لتمويل الاستثمارات الرامية إلى تحسين إمدادات مياه الشرب للأسر في المناطق القروية في جهة كلميم وتحديث أربع من محطات معالجة مياه الصرف الصحي القائمة بما يتيح إعادة استخدام المياه المعالجة لسقي المساحات الخضراء في المنطقة (يشار إلى ذلك بشكل جماعي باسم "المشروع").

سيتم استكمال قرض البنك بمنحة استثمارية بقيمة مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية في إطار برنامج تمويل التقنيات البيئية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأنظمة المياه والسواحل النظيفة ("ENVITECC") لتحديث أربع محطات قائمة لمعالجة مياه الصرف الصحي. ويستفيد قرض البنك من تغطية مخاطر الخسارة الأولى من الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة.

أهداف المشروع

تتمثل أهداف المشروع في الحد من التأثيرات المناخية، وضمان الأمن المائي، وتعزيز الاقتصاد الدائري كإطار فعال للإدارة المستدامة للمياه. وسيعالج المشروع الفوارق بين الجهات المغربية فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري وذلك من خلال زيادة حصول الأسر التي تعيش في هذه المنطقة على خدمات المياه والصرف الصحي.

كما أن برنامج التعاون الفني في إطار هذا المشروع سيدعم المنطقة من خلال وضع خطة لتحسين الأداء التشغيلي تشمل تطوير (1) إطار حوكمة مستدام للتشغيل والصيانة لإمدادات المياه الريفية بما يضمن طابعاً احترافياً على تقديم الخدمات الريفية وتحسين جودة الخدمة، و (2) نموذج عملي للإدارة والحوكمة لاستخدام المياه المعاد تدويرها بما يضمن استدامة الاستثمار.

أثر الانتقال

درجة أثر الانتقال المتوقع: 70

الجودة الأساسية - مشروع أخضر. سيعمل المشروع على تحسين إمدادات مياه الشرب في المناطق الريفية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري. سيكون المشروع أيضاً بمثابة استثمار محفز للمنطقة للانضمام إلى برنامج المدن الخضراء التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وسيدعم تطوير خطة عمل المدينة الخضراء.

الجودة الثانوية - الإدارة الجيدة. سيحدد المشروع إطاراً مناسباً للتشغيل والصيانة لإمدادات المياه الريفية ونموذج إدارة سليم لاستخدام المياه المعالجة لضمان استدامة الاستثمارات.

تصنيف أثر الانتقال المتوقع للمشروع هو 70.

معلومات العميل

منطقة كلميم واد نون

المقترح هو جهة كلميم واد نون، وهي إحدى الجهات المغربية الاثنتي عشرة بناء على التقسيم الجهوي الجديد لعام 2015. والمحركان الرئيسيان لاقتصاد هذه الجهة هما الصيد والسياحة. ومن المتوقع أن تشهد كلميم واد نون طفرة اقتصادية على المدى المتوسط مع الاستفادة من إمكاناتها الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة، سواء الشمسية أو الرياح.

ملخص تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

130,000,000.00 درهم

التكلفة الإجمالية للمشروع

270,291,999,31 درهم

الإضافة

إرساء المعايير: المنطقة مهتمة بالعمل مع البنك سعياً للحصول على الخبرة في مجال تحسينات الإدارة من خلال برنامج تعاون فني لوضع خطة لتحسين الأداء التشغيلي.

النوع الاجتماعي: هذه الإضافة ستتحقق من خلال اتباع منهجية خطة عمل المدينة الخضراء 2.1، والتي تغطي الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والشمول.

ملخص السياسة البيئية والاجتماعية

صنف المشروع ضمن الفئة ب (السياسة البيئية والاجتماعية 2019). تم تنفيذ العناية الواجبة البيئية والاجتماعية من قبل دائرة البيئة والاستدامة بمساعدة مستشار مستقل وتضمنت مراجعة دراسات الجدوى الفنية الأولية، وزيارات للموقع واجتماعات مع أصحاب المصلحة المحليين، والتدقيق البيئي والاجتماعي، وتقييم مدى تلبية المشروع لمتطلبات أداء

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يتكون المشروع من 5 مشاريع فرعية ومن المتوقع أن يحقق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة من خلال تحسين الوصول إلى مياه الشرب في المناطق الريفية، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وتحسين معالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها لأغراض الري. الموارد والقدرات المؤسسية لمنفذ المشروع، وهي "الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع"، محدودة وتحتاج إلى مزيد من التعزيز. وسيطلب من الوكالة وضع سياسات البيئة والصحة والسلامة ذات الصلة ونظام إدارة البيئة والصحة والسلامة، بالإضافة إلى تعيين مدير بيئي واجتماعي مسؤول عن تنفيذ جميع متطلبات خطة العمل البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وتلبية متطلبات التشريعات المغربية المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة والأمن ومتطلبات الأداء للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وستحتاج الوكالة إلى مواصلة تحسين سياسات وإجراءات الموارد البشرية، خاصة فيما يتعلق بإدارة المقاولين.

وجدت العناية الواجبة البيئية والاجتماعية أن السياق المؤسسي للتشغيل والصيانة للمشاريع الفرعية لإمدادات مياه الشرب مجزأً حاليًا ويحتاج إلى توحيد لضمان استدامة المشروع. إذ يتم حاليًا تشغيل شبكات مياه الشرب الحالية من قبل العشرات من الجمعيات المحلية ذات القدرات المحدودة للغاية، ولا يتم دائمًا اختبار جودة المياه المقدمة للمجتمعات. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التحسين من خلال تنفيذ عملية مراقبة لجودة مياه الشرب لضمان الامتثال للمعايير المغربية وسياسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. كما وجدت العناية الواجبة البيئية والاجتماعية أنه من المتوقع أن يتم تشغيل البنية التحتية لمياه الشرب ومياه الصرف الصحي في المستقبل من قبل مؤسسات جهوية متعددة الأغراض، ولكن الإطار القانوني لهذا النهج الجديد لم يتم الانتهاء منه بعد. وفي الوقت نفسه، سيساعد برنامج التعاون الفني لخطة تحسين الأداء التشغيلي، الذي يقوده البنك، المنطقة على تحديد حل التشغيل والصيانة المناسب لتحسين كفاءة واستدامة خدمات إمدادات المياه ونموذج الإدارة المناسب لاستخدام المياه المعاد تدويرها. وقد تم تضمين الإجراءات في خطة العمل البيئية والاجتماعية لمعالجة القضايا المتعلقة بجودة مياه الشرب غير الخاضعة للمراقبة أو جودة مياه الصرف الصحي المعالجة ومواءمة المشروع مع متطلبات الأداء للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يتم حاليًا ري المساحات الخضراء في المنطقة باستخدام المياه الصالحة للشرب أو المياه الجوفية. ونتيجة لهذا المشروع، سيتعين على محطات معالجة مياه الصرف الصحي القيام بالمعالجة الثلاثية ومواءمة معيار معالجة مياه الصرف الصحي مع المتطلبات الوطنية ومتطلبات الاتحاد الأوروبي بحيث يمكن إعادة استخدام المياه المعالجة لري المساحات الخضراء دون مخاطر على الصحة العامة أو مخاطر التلوث.

ومن المتوقع أن يتم تقليل مخاطر الصحة والسلامة العامة والمجتمعية من خلال التحكم بشكل أفضل في مياه الشرب وجودة مياه الصرف الصحي المعالجة. وستتم إدارة مخاطر صحة وسلامة العمال في مرحلة الإنشاء من خلال إعداد وتنفيذ خطط محددة لإدارة الصحة والسلامة والبيئة قبل بدء أنشطة البناء. وتعتبر الضوضاء والغبار وزيادة حركة المركبات في مناطق تنفيذ المشروع من أهم التحديات المتوقعة خلال فترة الإنشاء. وسيتم إدارة الآثار السلبية المحتملة لذلك عن طريق التحكم في انبعاثات الغبار من موقع البناء، والتركيز على سلامة الطرق وإدارة حركة المرور، من خلال إعداد وتنفيذ المخططات ذات الصلة وإجراءات التحكم المروري والإشارات المرورية، بهدف تقليل الاضطرابات وتجنب الحوادث.

وفي حين أن بعض العمليات المحدودة للاستحواذ على الأراضي ستكون مطلوبة للمشروع، فمن غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى أي عملية إعادة توطين فعلية. من المحتمل أن يكون هناك بعض النزوح الاقتصادي المحدود بسبب الاستخدام الدائم أو المؤقت للأرض لبناء بنية تحتية جديدة، ولذلك يجب إعداد وتنفيذ إطار عمل لحيازة الأراضي واستعادة سبل العيش، وبالتالي إعداد وتنفيذ خطة، قبل الشروع في البناء.

ووفقًا للعناية الواجبة البيئية والاجتماعية أيضًا، فإن حماية التنوع البيولوجي ستكون مهمة لمكونات محطة معالجة مياه الصرف الصحي، إذ يقع المشروع بالقرب من المناطق المحمية قانونًا والمعترف بها دوليًا في المنطقة، ويجب على الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع والمقاولين التابعين لها الاهتمام بهذا الأمر بشكل خاص أثناء تنفيذ المشروع. يتضمن المشروع تدابير لتجنب التأثير على الثدييات والزواحف الصغيرة، بما في ذلك من خلال تدريب العاملين على التوعية بالتنوع البيولوجي. ومن غير المتوقع أن يكون للمشروع أي آثار على مواقع التراث الثقافي.

تم تصميم المشروع لتلبية متطلبات الأداء الأساسية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال تنفيذ خطة عمل بيئية شاملة تم إعدادها بالفعل والاتفاق عليها مع العميل. كما تم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع لضمان إدارة جميع الجوانب البيئية والاجتماعية بشكل مناسب أثناء الإنشاء والتشغيل. كما تم أيضًا إعداد خطة مشاركة أصحاب

المصلحة وملخص غير في للمشروع وسيتم الكشف عنهما للعمامة. وسيقوم البنك بحشد دعم إضافي للتعاون الفني لتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية ومراقبة المقرضين. سيتم مراقبة المشروع من خلال مراجعة التقارير البيئية والاجتماعية السنوية وزيارات الموقع كلما تطلب الأمر.

التعاون الفني وتمويل المنح

بالإضافة إلى مهمة برنامج التعاون الفني في تطوير خطة تحسين الأداء التشغيلي، ستتضمن حزمة التعاون الفني أيضًا دعمًا مخصصًا للمنطقة لتنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى مراقب للمقرضين، يقدم تقاريره مباشرة إلى البنك، لضمان التنفيذ الفعال للمشروع. وستكون هناك عملية تعاون في منفصلة في إطار برنامج تمويل التقنيات البيئية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأنظمة المياه والسواحل النظيفة التابع لمرفق البيئة العالمية لدعم المنطقة في تطوير خطة عمل المدينة الخضراء في كلميم واد نون بما في ذلك تقييم النوع الاجتماعي والشمول. سيتم توفير الأموال اللازمة لهذه المهام، والتي يبلغ مجموعها 1,650,000 يورو، من صندوق المساهمين الخاص التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وصندوق تمويل التقنيات البيئية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأنظمة المياه والسواحل النظيفة التابع لمرفق البيئة العالمية، وتخصيص الاتحاد الأوروبي للتعاون الفني ضمن برنامج البنية التحتية البلدية والمرونة الصناعية التابع للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة.

معلومات الاتصال بالشركة

م. عمر عبد العظيم

abeladim.omar@gmail.com

+212 52 87 70 113

المجلس الجهوي لكلميم واد نون، شارع محمد السادس، كلميم المغرب

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

21 نوفمبر 2023

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعمليات والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لـ سياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية [تقديم طلب للمراجعة](#)، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.